

الخرطوم تحاول بناء اقتصاد موجه للشباب

الحكومة الانتقالية تبحث عن تمويل دولي

● الخرطوم - بدأت الحكومة الانتقالية السودانية في التركيز على شريحة الشباب لدمجهم في سوق العمل من خلال توفير الدعم الدولي اللازم لتنفيذ خططها.

ويأمل السودان في تحقيق اختراق لحاجز البطالة المرتفع ببناء اقتصاد موجه للشباب عبر إجراء إصلاحات جوهرية وتوفير شبكة أمان اجتماعي. ولكن الأمر يتطلب إزالة الكثير من العقبات ولعل من أبرزها رفع الولايات المتحدة ما تبقى من العقوبات المفروضة على الخرطوم.

وقال إبراهيم البدوي في مقابلة أجراها هذا الأسبوع في واشنطن مع وكالة الصحافة الفرنسية إنه يأمل "في أن يتم سحب السودان قبل نهاية العام من اللائحة الأميركية السوداء للدول الراعية للإرهاب التي تخنق الاقتصاد الوطني".

ورفعت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في السادس من أكتوبر 2017 عقوبات وحظرا تجاريا كان مفروضا على السودان منذ 1997.

والتقى البدوي خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمسؤولين ونواب أميركيين لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وعقد مؤتمر للمانحين مطلع 2020 وإنشاء صندوق لدعم برنامج إصلاح اقتصادي في البلاد.

وتتوخى الحكومة التي تشكلت مطلع الشهر الماضي، انطلاقة جديدة للبلد الإفريقي الذي هزته ظواهرات أدت في أبريل إلى الإطاحة بالرئيس عمر البشير بعد نحو 30 عاما في الحكم.

ويؤكد البدوي، الذي عين في منصبه بعد مسيرته في مجموعة البنك الدولي، أنه مدرك لـ "الحاجة الماسة" إلى توفير وظائف لثقة الشباب، الذين يمثلون ما يوازي ستين بالمئة من مجموع السكان.

وأشار إلى أن "هؤلاء الشباب هم الذين قاموا بالثورة وهم الذين دفعوا الضم الأكبر وقدموا تضحيات لبلدهم".

وقال "تقع على عاتقنا مسؤولية أن نجعل من احتجاجاتهم أولوية لنا وأن نستجيب لتطلعاتهم".

وعانى ملايين السودانيين طيلة فترة حكم الرئيس السابق عمر البشير التي امتدت لثلاثة عقود من ندرة فرص العمل، رغم أن الحكومات المتعاقبة سعت إلى تحفيز الشباب من خلال زيادة التمويل المصرفية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتشير البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية إلى أن نسبة البطالة تبلغ 32.1 بالمئة من حجم القوى العاملة في البلاد البالغة نحو 25 مليون



إبراهيم البدوي
ندرك أهمية توفير الوظائف للشباب الذين يشكلون نحو 60 بالمئة من تعداد السكان

وقال "في الوقت الحالي، أكثر من 65 بالمئة من السودانيين يعيشون على الأغلب تحت خط الفقر ونحن لا نريد لهذا الوضع أن يتفاقم".

وأضاف "التالي نحن نريد أن نوفر شبكة أمان اجتماعي ولهذا نحن نحتاج إلى دعم شركائنا".

وفي مداخلة أمام مركز أبحاث المجلس الأطلسي، لفت البدوي إلى أن بلاده ترغب في إنشاء نظام إلكتروني لتحويل الأموال لصالح الفئات الهشة، وخصوصا الفئات والأسر التي لديها أطفال في أعمار مبكرة.

ويحتاج السودان إلى 3 مليارات دولار لتلبية حاجات فورية وتحقيق استقرار الموازنة، ولكنه يرغب في إلغاء جزء من ديونه البالغة 62 مليار دولار.

قيود الاستيراد تبعث الحياة في معامل الخياطة الأردنية

زيادة عدد الوظائف في القطاع بنسبة 20 بالمئة



زخم جديد لمعامل الخياطة

وكانت المديرية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الأوروبي هايكه هارمجرت قد أكدت خلال مؤتمر احتضنته عمان مطلع هذا العام مواصلة تقديم الدعم لقطاع الخياطة الأردني حتى يبلغ درجة أكبر من التنافسية في الأسواق الخارجية.

وقالت حينها "نحن نؤمن بالخبرات المتراكمة والاستثمارات في القطاع، وبامتلاك الشركات الصغيرة والكبيرة القدرة على التواصل مع سلاسل التوريد في العالم".

وفي السابق، استفادت الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة من مشروع "تاكسما كلاسسترز" الممول من الاتحاد الأوروبي لدعم القطاع من خلال توفير تشاورية بين مصانع النسيج والملابس في حوض المتوسط.

ويمارس صندوق النقد الدولي ضغوطا على الأردن للإسراع في تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه رغم إشدائه بالخطوات التي قطعها الأردن لمعالجة الأمور.

في المقابل، يستمر الأداء السلبي في مؤشرات أخرى نتيجة لارتفاع المديونية وخدمة الدين ترافقا مع استمرار زيادة البطالة إلى مستويات قياسية بلغت 19.2 بالمئة بنهاية النصف الأول من العام الجاري.

ومن الأرقام السلبية، ارتفاع نسبة الفقر إلى ما يزيد عن 15 بالمئة، في وقت لم تعلن الحكومة بعد عن مستوياته الأخيرة، وذلك كله في ظل ثبات مستوى المداخيل أو تناكها.

ما بين الزي الصيفي والشتوي، فضلا عن ملابس الرياضة.

ولفت إلى أن نحو 85 مشغلا تصنع بعض القطع وتشكل في مجموعها مصانع تكاملية تستطيع تصنيع الزي المدرسي كاملا وتستخدم في القرار.

ومع ذلك، تبقى مسألة رواتب العمال في القطاع من القضايا الأساسية، التي لم تحل بشكل جذري خاصة في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي يمر بها معظم سكان البلاد.

ولطالما أكدت هيئة الاستثمار الأردنية أهمية قطاع الأقمشة والخياطة كونه يساهم بنحو 25 بالمئة من الصادرات، إذ تبلغ قيمته السنوية نحو 1.8 مليار دولار غالبيتها يذهب إلى السوق الأميركية.

ويقول أمين عام هيئة فريديون حرتوقة، إن أهمية القطاع تكمن في توظيف العاملين، إذ يوفر حاليا ما يزيد على 70 ألف عامل 75 بالمئة منهم من الإناث فيما يشكل عدد الأردنيين نحو 25 بالمئة من عدد العاملين الإجمالي.

وتشير البيانات الرسمية إلى أنه منذ بداية العام الحالي تم إنشاء 16 فرعا إنتاجيا لمصانع الألبسة في مختلف المدن والتجمعات القروية بالتنسيق بين وزارة العمل، ما أسهم في توفير 7 آلاف فرصة عمل إضافية غالبيتها للنساء.

وهناك اهتمام من المؤسسات المالية الدولية بتطوير قدرات صناعة الملابس في الأردن، لدورها في توفير فرص العمل بين المواطنين وإمكانية استيعاب عدد من اللاجئين سيتم تأهيلهم على مراحل، وكذلك لزيادة الصادرات.

الجلدية والمنسوجات في غرفة صناعة الأردن إيهاب قادري قوله إن "قرار إلزام المدارس الخاصة بشراء الزي الموحد المنتج محليا وعدم استيراده انعكس إيجابا على نشاط الشركات".

وأكد أن القرار الذي جاء وسط صعوبات يمر بها القطاع، سوف يساهم في انتعاش الصناعات التكميلية للزي المدرسي ومشاكل الخياطة وتجار الأقمشة المحليين وزيادة حجم الصادرات والتوسع في الاستثمارات القائمة.

1.8 مليار دولار، قيمة صادرات الأقمشة والملابس سنويا معظمها تذهب لأميركا

وتبلغ الطاقة الإنتاجية القصوى السنوية لمصانع الأزياء المدرسية في البلاد نحو 11 مليون قطعة بينما يبلغ متوسط الإنتاج السنوي الفعلي لتلك المصانع ما يقارب الـ 4 ملايين قطعة.

وتقدر احتياجات المدارس الخاصة من الأزياء الموحدة بنحو 3 ملايين قطعة وتزيد بحسب الحاجة والاستعمال، الأمر الذي يمكن أن يفتح أبواب التصدير وخاصة إلى دول الجوار.

وأوضح قادري أن 15 مصنعا لديه خطوط إنتاج لإنتاج كامل قطع الأزياء المدرسية، التي تحتاجها المدارس الخاصة والتي تتراوح بين 7 و11 قطعة

ظهرت آثار بعض الإصلاحات الاقتصادية الأردنية على قطاع الخياطة الذي حقق قفزة كبيرة نتيجة فرض قيود على واردات الأزياء المدرسية، حيث تسعى الحكومة لحماية المنتجات المحلية بعد سنوات من إغراق السوق بالمنتجات التركية والآسيوية الرخيصة.

● عمان - أعطى إنتاج الأزياء المدرسية زخما جديدا لمعامل الخياطة الأردنية منذ انطلاق الموسم الدراسي، بعد قيام الحكومة بفرض قيود على الواردات في إطار حزمة واسعة من الإصلاحات.

ويقول خبراء إن الخطوة تعد اختارا للحكومة لإعادة توظيف صناعات ما كان لها أن تغادر بالأصل، وربما يتوسع الأمر لاحقا ليشمل مدارس القطاع العام.

وكان نشاط القطاع قد دخل في فترة تراجع في السنوات الماضية بسبب فتح الأبواب لواردات الملابس التركية والآسيوية إضافة إلى فقدان بعض أسواق الدول المجاورة مثل العراق.

وكشفت الحكومة في يناير الماضي عن خارطة طريق لتطوير القطاع بالتعاون مع برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للبنك الأوروبي لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

وساهم قرار حكومي يمنع استيراد الأزياء الموحدة لطلبة المدارس الخاصة هذا العام في دعم الكثير من الشركات، التي سارعت إلى إعادة تشغيل بعض خطوط الإنتاج المتوقفة منذ فترة.

وأدى إيقاف العمل باتفاق التجارة الحرة مع تركيا وفرض الرسوم على المنتجات التركية لتعزيز أرباح الشركات المحلية لتلبية الطلب المحلي.

وتطالب شركات القطاع بتعزيز نمو نشاطها بتوسيع القرار الذي اتخذته وزارة التربية والتعليم في فبراير الماضي بإلزام المدارس الخاصة بشراء الأزياء الموحدة للطلبة من الصناعة المحلية، ليشمل المدارس الحكومية.

وتشير البيانات الحكومية إلى أن نحو مئة مصنع ومشغل في قطاع الخياطة أصبحت توفر قرابة 4 آلاف فرصة عمل بعد زيادة التوظيف بنسبة 20 بالمئة خلال العام الحالي، في وقت تخطط الكثير منها لتوسيع نشاطها وزيادة استثماراتها.

وتشير الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية إلى وجود ما يقارب 450 ألف طالب وطالبة يتلقون تعليمهم في المدارس الخاصة.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى عضو قطاع الصناعات

الإمارات تعزز حماية المصارف من مخاطر القروض العقارية

هاجس تعثر المطورين في السداد يدفع البنك المركزي لاقتراح قواعد جديدة للإقراض

وأشار محللون إلى الإصلاحات التشريعية الواسعة التي سبقت القرارات الجديدة، والتي شملت قانونا جديدا للإفلاس يقدم أعلى الضمانات العالمية للمستثمرين، إضافة إلى دخول قانون المنافسة الجديد حيز التنفيذ.

ويقول مسؤولون تنفيذيون في شركات أجنبية إن المنظومة الجديدة أزالت جميع أسباب القلق لدى الشركات والمستثمرين وسوف تؤدي إلى تدفق استثمارات كبيرة وخاصة إلى قطاع العقارات.

وقال كرس ماكبت الخبير في شركة "كليرتي غولتسب ستنين أند هاملتون" في مقال نشر قبل فترة في صحيفة ذي ناشونال الصادرة في الإمارات باللغة الإنكليزية، إن المستثمرين لم يعد لديهم أي سبب للتردد في الاستثمار خارج المناطق الحرة في الإمارات وأنهم سوف يميلون للتوسع في كافة أنحاء البلاد.

وأضاف أن التعديلات أعلنت للعالم أن دولة الإمارات هي أفضل مراكز جذب الاستثمارات في المنطقة وجعلت اتخاذ قرار الاستثمار في منتهى السهولة.

مع مناطق أخرى من الشرق الأوسط، لأسباب على رأسها فائض المعروض، لكن قوة الدولار وانخفاض أسعار النفط ساهما في تعميق ذلك التراجع.

ويؤدي ارتفاع الدولار إلى ارتفاع غير مباشر في أسعار العقارات بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، بسبب ربط الدرهم الإماراتي بالدولار، في حين تقود أسعار النفط بشكل رئيسي مستويات الثروة في المنطقة.

وكان محللو أس. أند. بي. غلوبال للتصنيف قد حذروا العام الماضي من أن السوق قد تنخفض بما يتراوح بين 10 و15 بالمئة في العامين 2018 و2019 قبل أن تستقر في 2020.

وأشاع النظام الجديد المتكامل لتأشيرات الإقامة واستقطاب المستثمرين والمواهب إلى الدولة الخليجية حالة من التفاؤل بين خبراء الاقتصاد والمستثمرين، الذين أكدوا أن السماح بامتلاك الأجانب للشركات بنسبة 100 بالمئة يتوج الخطوات الكثيرة التي اتخذتها الإمارات لتعزيز تنوع واستدامة الاقتصاد.

الفعلي أعلى نظرا لأن البيانات تستثني إقراض الرهن العقاري للأفراد وبعض الإقراض لشركات الاستثمار التي تقدم أعمال التطوير العقاري.

وقامت الحكومة قبل أشهر بحركة تصحيح في السوق العقارية بالتزامن



أسس جديدة لتمويل العقارات

وكشفت بيانات البنك المركزي أن قطاع العقارات والبناء شكل نحو 20 بالمئة من إجمالي القروض في نهاية الربع الأول من العام الجاري.

وقالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقرير حديث إن الانكشاف

وتطبق الحكومة الاتحادية إجراءات جديدة لدعم قطاع العقارات تشمل حزم تحفيز والسماح للأجانب بامتلاك عقارات بنظام التملك الحر والكامل في أبوظبي في وقت تمنح في دبي تلك الحقوق منذ عام 2002.

وقال البنك المركزي في بيان إنه يتوقع أن تتيح إعادة صياغة المعايير الرقابية مزيدا من المرونة في إقراض البنوك للقطاع العقاري.

وأوضح أن ذلك سيضمن أيضا إخضاع البنوك، التي لديها اكتشافات عالية للقطاع العقاري "لمتطلبات رقابية إضافية" دون الخوض في تفاصيل التدابير الجديدة أو حدود الإقراض.

ومن المتوقع أن ترد البنوك على الاقتراح الجديد بحلول 31 أكتوبر الجاري.

وقال رئيس اتحاد مصارف الإمارات عبدالعزيز الغرير، الذي يرأس أيضا بنك الشرق، إن "الاتحاد يقترح فرض قيود على الإقراض المصرفي للقطاع العقاري لحماية البنوك من الانكشاف المفرط على القطاع المصرفي".

● أبوظبي - أعلن مصرف الإمارات المركزي أمس عن مقترحات جديدة تهدف إلى تعديل التدابير الرقابية لحماية البنوك المحلية من الانكشاف المفرط على القطاع العقاري وتشجيعها على الاحتفاظ باصول متنوعة.

وشهدت الإمارات تباطؤ سوق العقارات خلال الأشهر الماضية بفعل فائض المعروض وضعف الإقبال على الاستثمار في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي الناجمة عن التوترات السياسية والتجارية.



عبدالعزيز الغرير
يقترح فرض قيود على إقراض القطاع العقاري لحماية البنوك